الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr :.General
25 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيدة توميتش (نائبة الرئيس) ..... (سلوفينيا)

ثم: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54143 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة *15/05*.

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(A/C.3/60/L.5)

تقديم مشروع القرار *A/C.3/60/L.5* تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١- **السيدة براون** (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقدمت مشروع القرار، الذي يستند إلى حد كبير إلى قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٩ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2005/234، وتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية ٢٤ (A/60/80).

٢- وقالت إن مشروع القرار أقصر وأكثر تنسيقاً من مشروع القرار الذي قدم في العام السابق، لكنه اشتمل على إشارات أكثر إلى الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، وتقرير عام ٢٠٠٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم، وأهمية إبراز العمالة والاندماج الاجتماعي إلى جانب الحد من الفقر، والأثر السلبي للعولمة، واحتياجات الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. وقالت إن مشروع القرار يؤكد أنه وإن كان كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به فإن البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً، تحتاج إلى مساعدة دولية لتعزيز قدراتها المؤسسية والاجتماعية.

٣- **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن بيلاروس أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(A/C.3/60/L.6 and L.7)

تقديم مشروع القرار *A/C.3/60/L.6*: متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

٤- **السيدة براون** (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقدمت مشروع القرار، الذي أخذ في الحسبان اختلاف الآراء بشأن الأسرة بتركيزه على العمليات والبرامج بدلاً من القضايا الأكثر موضوعية التي لم يتم التوصل إلى موقف موحد بشأنها. وقالت إنه يهدف إلى ضمان تنفيذ المجتمع الدولي لأهداف السنة الدولية للأسرة على جميع المستويات بتعزيز العناصر المتعلقة بالأسرة في سياسات التنمية وبرامجها.

٥- **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن بيلاروس أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

تقديم مشروع القرار *A/C.3/60/L.7*: متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

٦- **السيد كاردوسو** (البرازيل): أعلن أن الدانمرك، والجمهورية الدومينيكية، وأيرلندا، وباراغواي، ورومانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي أبرز أهمية التطوُّع

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأكد بُعدها الاقتصادي. وأكد كذلك دور المجتمع المدني في تشجيع التطوع.

٧- **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن أندورا، وقبرص، وهايتي، والهند،، وإندونيسيا، وإسرائيل، وكينيا، وبولندا، وسلوفينيا، وتركيا أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. (تابع) (A/C.3/60/L.2)

تقديم مشروع القرار *A/C.3/60/L.2*: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

٨- **السيدة براون** (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقدمت مشروع القرار الذي يستند أساساً إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/١٥٠ بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة وتقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (A/60/151). وقالت إن مشروع القرار يعرب عن القلق لكون التوعية بخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة ما زالت محدودة أو غير موجودة في أنحاء عديدة من العالم. ويحث قطاع المنظمات غير الحكومية على المساعدة على زيادة الوعي بالجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ويحث الحكومات على استخدام برنامج بحوث الشيخوخة للقرن الحادي والعشرين، الذي اعتمده منتدى بلنسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، للدفع قُدُماً بتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية.

٩- السيد خان (أمين اللجنة): أعلن أن بيلاروس والاتحاد الروسي أصبحا من مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/60/123, A/60/131, A/60/157, A/60/164, A/60/172, A/60/403-S/2005/621 and A/60/405-S/2005/623)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/60/129, A/60/130, A/60/336, A/60/403-S/2005/621 and A/60/405-S/2005/623)

١٠- **السيد بوجا** (إندونيسيا): تكلم في بندَي جدول الأعمال ١٠٦ و١٠٧ فقال إنه إذا اتخذ المجتمع الدولي الآن وفي المستقبل نفس الإجراء الذي اتخذه في الماضي فإنه سيجني النتائج التي جناها في الماضي. ويجب عليه أن يتعاون تعاوناً فعّالاً على جميع المستويات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود مكافحة فعّالة. فالمجرمون الذين يعملون في دول مختلفة جمَّعوا جهودهم، مستخدمين تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لخلق إمبراطوريات عالمية تعمل في تهريب المخدرات، وتهريب البشر، وغسل الأموال، والفساد وممارسات أخرى. وعندما يهربون من القانون يلتمسون ملاذاً آمناً في أي مكان في العالم.

١١- وقال إنه يجب تفكيك الإمبراطوريات الإجرامية وشبكات الإرهاب العابرة للحدود لكيلا تتمكن من ترك أثر سلبي على التنمية. وإن إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك في نيسان/إبريل ٢٠٠٤ أوضح أنه لا شيء يمكِّن من تحقيق ذلك إلا التعاون. وإن الدول الأعضاء، رغم التزامها بتعدد الأطراف، ما زالت تجد صعوبة في العمل معاً لتبادل المعلومات، وبناء قدرات المؤسسات، وتقديم الدعم المتبادل في إنفاذ القوانين، وتقديم التدريب وتنفيذ إجراءات تسليم المجرمين. غير أنه يوجد تعاون دوي أكبر في مكافحة الإرهاب. وهذا مهم لإندونيسيا، التي وقعت مرة أخرى ضحية للإرهاب.

١٢- وأشار إلى أن إندونيسيا وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الحدود، واثنين من بروتوكولاتها التكميلية. ومع أنها ما زالت لم تكمل إجراءات التصديق، فهي تحترم جميع جوانب الاتفاقية في ممارساتها القانونية اليومية. وقد وقعت إندونيسيا أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهي تعالج هذه الظاهرة على أساس تعليمات من رئيس الجمهورية، بمساعدة فريقين لمكافحة الفساد. وتم تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب المخدرات وغسل الأموال وتهريب البشر. ورُفع اسم إندونيسيا، بفضل فعّاليتها في مكافحة عسل الأموال، من قائمة البلدان والأقاليم غير المتعاونة التي وضعتها فرقة عمل التدابير المالية. وقامت إندونيسيا، بوصفها عضواً في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، بدور إيجابي في مشروعات الرابطة ومبادراتها لمكافحة الجريمة، التي تهدف إلى بناء قدرة إقليمية وتيسير تبادل المعلومات وتقارير المخابرات. وعلى الصعيد الوطني، حرصت على إشراك الوكالات ذات الصلة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في التدابير الحكومية.

١٣- وأضاف أن إندونيسيا، اعتقاداً منها بأنْ لا شيء غير مجتمع دولي موحد وملتزم ومعنيٍّ بجدية يستطيع أن يكبح بصورة قانونية جماح من يضعون الربح فوق الشعب، ويستخدمون وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم، تقف إلى جانب من يدينون شبكات الجريمة في كل أنحاء الكرة الأرضية ويعارضونها بقوة.

١٤- **السيد سيبوليمة** (أوغندا): تكلم في البند ١٠٦ من جدول الأعمال فقال إن العالم يجب أن يضع على رأس جدول أعماله مهمة تعزيز التعاون على كبح ما أسماه فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بـ "تنوع شبكات الجريمة ومرونتها وقلة ظهورها للعلن وطول بقائها". وأضاف قائلاً إن الإرهاب، في غضون ذلك، واحد من أكبر التهديدات للأمن والتنمية. وإن وفده يأمل في أن تسفر مقترحات الأمين العام ومقترحات مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عن تعاون دولي لمكافحة هذا التهديد.

١٥- وقال إن أوغندا ترحب، بوجهٍ خاص، بتقرير الأمين العام عن المعهد الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/60/123)، المعهد الذي ساعد البلدانَ الإفريقية – بمساعدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني – على تقييم اتجاهات الجريمة في المنطقة وأثرها على التنمية؛ ووضع سياسات لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وتشجيع إصلاحات العدالة الجنائية في سياق التنمية؛ وتشجيع التعاون التقني في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. وإذا ما ضعف الدعم المالي للمبادرات الإقليمية والوطنية الإفريقية فإن العالم لن يتحرر من تهديدات السلم والأمن.

١٦- وقال إن أوغندا عملت على تحسين القانون والنظام، فسنَّت قانوناً لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٢، سعياً منها إلى توسيع خدمات المساعدة القانونية في كل أنحاء البلد، مستخدمة أفضل الممارسات في نظام المحاكم، وزيادة عدد المحاكم، والمدَّعين العامّين للدولة، وقضاة الصلح، والقضاة. وأدى تدريب وحدات الشرطة إلى تحسن كفاءة الشرطة وثقة الجمهور بقوات الشرطة. ويعاد الآن بناء السجون لتحسين الأحوال وفيها، واعتماد الخدمات المجتمعية حساباً للجرائم الصغيرة، إلى تقليل الازدحام في السجون. وأضاف أن الحكومة تعالج الجريمة والفساد بالحكم الصالح، بما في ذلك نقل السلطات إلى الحكومات المحلية.

١٧- واختتم كلمته بالقول إن المجتمع الدولي يجب أن يتعاون على القضاء على الجريمة قبل أن تتخذ أشكالاً أكثر

تحدِّياً، فتُرغَمَ أجيالُ المستقبل على العيش مع جماعات إجرامية يتعذر القضاء عليها.

١٨- تولت السيدة توميتش (سلوفينيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٩- **السيدة بيثيل** (جزر البهاما): تكلمت في البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقالت إن جزر البهاما كانت باستمرارٍ تقوم بدورها في مكافحة التهديد العالمي المتمثل في تهريب المخدرات. ومع أن الجزر لا تنتج هذه المخدرات ولا هي وجهة رئيسية لها، فإن موقعها الجغرافي على الطريق الواصل بين مصادر الإنتاج في الجنوب والأسواق في الشمال جعلها نقطة مرور. لذلك عانت— شأنها في ذلك شأن بقية منطقة البحر الكاريبي — من آثار هذه التجارة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الجريمة، لا سيما الجريمة المقترنة بالعنف، وازدياد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وإن هذه الآثار تهدد أمنها الوطني وتنميتها الاقتصادية وطريقة معيشتها.

٢٠- وقالت إن الجريمة العابرة للقارات، كما اعترف مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تستدعي استجابةً تعاونية. وإن جزر البهاما طرفٌ في كل الاتفاقيات الدولية الكبيرة لمكافحة المخدرات، وهي ملتزمة بتنفيذها وبنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وقالت إن الدول التي تمر بها تجارة المخدرات لا تستطيع أن تساهم مساهمة تامة في الجهود العالمية دون مساعدة دولية، ومن ثم تدعو جزرُ البهاما جميعَ الدول إلى تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الدولية للدول الأكثر تأثُّراً بمرور تجارة المخدرات وتعزيز التزامها بنهجٍ عادل ومتوازن تجاه مكافحة المخدرات، مع وضع استراتيجياتٍ للحد من العرض والطلب على حد سواء. وإن جزر البهاما شريكة نشيطة في آليات الاعتراض الإقليمية.

٢١- وأشارت إلى أن جزر البهاما قد أقامت نظاماً تشريعياً شاملاً لتجريم المخدرات وتيسير التعاون الدولي ومنع غسل الأموال. علاوة على ذلك، خصصت ١٢ في المائة من ميزانيتها الوطنية للأمن الوطني، خصص معظمها لإنفاذ القوانين وجهود اعتراض المخدرات. وأعطى اعتمادُ خطةِ جزر البهاما الوطنية لمكافحة المخدرات، ٢٠٠٤-٢٠٠٩، دَفعةً قوية إلى الأمام لتنسيق هذه الجهود وتعزيزها.

٢٢- على الصعيد الثنائي، قالت إن عملية جزر البهاما وتيركس وكايكوس جمعت وكالات إنفاذ القوانين في الولايات المتحدة وجزر البهاما وجزر تيركس وكايكوس معاً، واعتُبِرَت نموذجاً في المنطقة للتعاون في أنشطة اعتراض المخدرات. وأضافت أن جزر البهاما ستواصل التعاون في إطار آليات كهذه وكذلك في التدريب وتبادُل المعلومات وتقارير المخابرات.

٢٣- وقالت أيضاً إن جزر البهاما حاولت أن تعالج مسألة الحد من الطلب على نحو يتفق مع المبادئ التي اعتمدها المجتمع الدولي. وكُلِّفَ المجلس الوطني للمخدرات في جزر البهاما، وهو هيئة شبه حكومية، بقيادة الجهود الوطنية في مجالات المنع والتعليم والمعالجة وإعادة التأهيل. وأضافت أن جزر البهاما، بوصفها واحداً من أكبر المراكز المصرفية فيما وراء البحار، قررت أيضاً أن تضمن كون بنوكها وكياناتها المالية خاضعة جيداً للوائح وتمتثل المعايير الدولية جيداً. فصناعة الخدمات المالية محكومة بمجموعة شامة من التشريعات تهدف إلى ضمان عدم استغلال شبكات الإجرام لهذه الصناعة لتسهيل نشاطها غير المشروع.

٢٤- **السيد فيكساي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم في البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن بلده وقع قبل خمس سنوات اتفاقاً مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة للقيام باستراتيجية تهدف إلى القضاء على

إنتاج الأفيون. وقال إن هذه الاستراتيجية حققت نجاحاً باهراً، لا سيما في مجال تقليل العرض، وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ أعلنت أن جميع محافظات البلد العشر ومنطقة اقتصادية خاصة خاليةٌ من إنتاج الأفيون.

٢٥- غير أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان القضاء على المحاصيل المحظورة قضاءً مستداماً. وقال إن الحكومة تسعى جاهدةً أيضاً لتقليل الطلب بتركيز جهودها على نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا باقين في البلد من مدمني الأفيون. وقد اعتمدت الحكومة ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة استراتيجيةً مدتها ثلاث سنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩) تهدف إلى تحسين أسباب معيشة مزارعي الأفيون السابقين الذين كانوا يعتمدون على حشيشة الأفيون في تحصيل دخلهم النقدي، وتقديم معالجة شاملة، وإعادة تأهيل مدمني الأفيون وتقديم تعليم وقائي للصغار، ووقف إنتاج الأفيون والاتجار به بصورة غير مشروعة، وذلك باستخدام تدابير كافية لإنفاذ القوانين.

٢٦- غير أن تحديات القضاء على الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به في المناطق الحضرية ما زالت هائلة. وقال إن بلده ما زال يُستخدَمُ كنقطة مرور هامة للمتَّجِرين بالمنشطات من نوع الأمفيتامين. وأضاف أن إساءة استخدام المخدرات الاصطناعية قد انتشرت من المناطق الشمالية والوسطى في البلاد إلى المحافظات الجنوبية، وإن الحكومة بصدد اتخاذ خطوات لتحسين إطارها القانوني لمكافحة المخدرات وتعزيز قدرتها على إنفاذ القوانين لتقليل الاتجار بالمخدرات في كل أنحاء البلد.

٢٧- **السيد أكسين** (تركيا): تكلم في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً على مدى العقدين الماضيين. وكلما تقدمت العولمة أصبحت الجريمة المنظَّمة أكثر إتقاناً وظهرت أشكالٌ أخرى من الجريمة. وأضاف أن مكافحة الجريمة المنظَّمة تحتاج إلى استجابة دولية منظَّمة وشاملة، وإلى تدابير تُتخذ على الصعيد الوطني. وقد سنَّت تركيا عدداً من القوانين المحلية بغية معالجة هذه المشكلة، وهي كذلك طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود.

٢٨- وأشار إلى أن الاتجار بالبشر مسألة تثير قلقاً متزايداً. وقد اشتمل قانون الجزاء التركي الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، على تعريف محدد للاتجار بالبشر. وأنشئت فرقة عمل وطنية في عام ٢٠٠٢ لمكافحة الاتجار بالبشر وحققت نجاحاً كبيراً. وبغية مكافحة الفساد المتزايد، يجب على المجتمع الدولي أن يكثِّف التعاون القائم على استراتيجية تعالج جانِبَي العرض والطلب من هذه المشكلة.

٢٩- وأضاف أن استخدام المخدرات، لا سيما من قبل الشباب، ما زال مثار قلق كبير للمجتمع الدولي. وقد وقعت تركيا جميع معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمخدرات وعقدت اتفاقات تعاون ثنائية مع ٦٦ بلداً. وقامت أيضاً بدور فعّال في معظم الوكالات الدولية المكافحة للمخدرات، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وكانت الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظَّمة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٢، وما زالت تقوم بدور فعّال في تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. وتواصل تركيا تقديم المساعدة لمختلف البلدان لتعزيز قدراتها على إنفاذ القوانين وتقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة.

٣٠- واختتم كلمته بالقول إن الإرهاب ما زال يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن العالميين. وإن مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً دولياً حازماً وفعّالاً ومستمراً. وأشار إلى أن ثمة أشكالاً مختلفة من الجريمة المنظَّمة، بما في ذلك الاتجار

بالمخدرات، تقدم موارد مالية كبيرة لمجموعات إرهابية. وإن تركيا تلفت الانتباه منذ سنين عديدة إلى الصلة بين الجريمة المنظَّمة والإرهاب، ويسرُّها أن ترى المجتمع الدولي الآن يعترف بهذه الصلة.

٣١- **السيدة هولغوين كوبيار** (كولومبيا): تكلمت في البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقالت إن مشكلة المخدرات غير المشروعة، لأنها مشكلة عالمية بطبيعتها، تقتضي تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة في كل مرحلة من مراحلها، من الإنتاج حتى الاستهلاك. ونظراً إلى أن المشكلة متصلة بالجريمة المنظَّمة العابرة للحدود وبالإرهاب، فالحاجة تدعو إلى استجابة أكثرَ تكامُلاً تهدف إلى القضاء على توريد موارد اقتصادية إلى المنظمات الإجرامية والإرهابية. وإن كولومبيا توجِّهُ جهودها منذ سنين عديدة، بالتعاون مع شركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى القضاء على حشيشة الكوكة. ولقد تحققت نتائج كبيرة مع أنه ما زال ثمة الكثير مما ينبغي عمله.

٣٢- وقالت إن العمل على وضع برامج جديدة عامل أساسي في استئصال شأفة المحاصيل غير المشروعة استئصالاً مستداماً. وإن هذه البرامج فعّالة وتعود بفوائد إضافية منها استئصال شأفة الفقر وحماية البيئة والموارد الحُرُجية في المناطق المنكوبة. ومن شأن نجاح هذه البرامج أن يشجع الوكالات الإنمائية الدولية، والمصارف الدولية، والبلدان المانحة على عقد التزام سياسي صارم، ينبغي ترجمته إلى تحسين إمكانيات الوصول إلى آليات التمويل والقروض الصغيرة وإيجاد بيئة اقتصادية أكثر مواتاةً تمكِّن من إيصال منتجات هذه البرامج إلى الأسواق العالمية.

٣٣- نظراً إلى أن مشكلة المخدرات العالمية تؤثر في كل بلدان العالم وشعوبه، يجب على المجتمع الدولي أن يحتفظ بالإرادة السياسية لاستئصال شأفة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وكذلك الطلب على هذه المخدرات، بغية ضمان عالم أفضل وأحسن صحةً للأجيال القادمة.

٣٤- **السيد ديجوا** (هايتي): تكلَّم في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن حكومة بلده الانتقالية ما زالت قلقةً من مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في كل أنحاء العالم. وعلى الرغم من جهود الحكومات ما زال الطلب على المخدرات آخذاً في الارتفاع. وأصبحت المنظمات الإجرامية أكثر تقدُّماً وما زالت تتحدى جهود أجهزة المخابرات في العالم.

٣٥- وقال إن هايتي، بسبب وضعها الاجتماعي-الاقتصادي المزعزع، وموقعها الجغرافي، وعدم كفاية قوات شرطتها، أصبحت ممراً مثالياً للمنظمات الإجرامية. ورداً على ذلك اعتمدت الحكومة الانتقالية سلسلة من التدابير لتعزيز قوات الشرطة الوطنية، وإصلاح جهاز القضاء، ومكافحة الفساد وغسل الأموال، وهي تعمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد. وأطلقت كذلك استراتيجية انتقالية تهدف إلى توطيد قوات الشرطة. وعلى الرغم من اعتقال عدد من كبار تجار المخدرات في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، فإن قوات الشرطة الوطنية قليلة العدد، وإن وحدة المخدرات أصغر من أن تكفي لنشرها على نطاق البلد بأسره. وفي الجانب الإيجابي، قال إن التنسيق بين مختلف وحدات المخدرات في البلد قد تحسن، وأثبتت الجهود الرامية إلى محاكمة تجار المخدرات نجاحاً أكبر.

٣٦- وأضاف أن الحكومة تواصل تعزيز القوانين الرامية إلى استئصال شأفة الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات، وأن هايتي صدقت على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الصنع والاتجار غير المشروعين للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. وفي جانب الطلب، قال إن قلة البيانات

الدقيقة عن استهلاك المخدرات ما زالت تعوق اتخاذ القرارات. وبمساعدة من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات بدأت الحكومة إجراء دراسة استقصائية لاستخدام المخدرات في مدارسها، وستكون نتائج الدراسة متاحةً في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. واختتم كلمته القول إن هايتي ترحب بالدعم الذي تقدمه لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات وآلية التقييم متعددة الأطراف التابعة لها لتعزيز وكالات مكافحة المخدرات في نصف الكرة الجنوبي.

٣٧- استأنف السيد بوتاجيرا (أوغندا)، رئيس اللجنة، رئاسة الجلسة.

٣٨- **السيد لافياجي** (نيجيريا): تكلم في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن تفاقم الجريمة المنظَّمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، مسألة تثير قلقاً بالغاً لبلده، وتحتاج إلى استجابة منسقة على الصعيدين الوطني والدولي. ومع أن نيجيريا ليست بلداً منتجاً للمخدرات، استُخدِمَت أراضيها لتيسير مرور المخدرات من أمريكا اللاتينية وآسيا إلى الأسواق في أوروبا والولايات المتحدة. ومع أن عدد الذين يتعاطَون المخدرات في نيجيريا قليل، قامت الحكومة بحملة وطنية لمكافحة المخدرات، تشمل جميع فروع الحكومة، سعياً إلى منع الوضع من التدهور.

٣٩- أدت هذه الحملة إلى تخفيضٍ كبيرٍ في عدد تجار المخدرات الذين يستخدمون نيجيريا لأغراض المرور. علاوةً على ذلك، أُطلِقَت مبادرة العمليات المشتركة لغرب إفريقيا في عام ٢٠٠١، سعياً إلى إحباط تجار المخدرات الذين كانوا قد نقلوا عملياتهم إلى البلدان المجاورة. وحسَّنت المبادرة تبادل تقارير المخابرات والقيام بعمليات عبور الحدود في هذه المنطقة شبه الإقليمية. وقال إن المرء لا يمكن أن يكون مبالغاً مهما كان مقدار تأكيده لأهمية التدريب لنجاح عمليات مكافحة المخدرات. فبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أنشأت نيجيريا مركزَ تدريبٍ دولياً قام بوضع عدة برامج تدريب.

٤٠- وقال إن نيجيريا طرفٌ في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وتستخدم نظام الإذن بالاستيراد/التصدير لجميع المواد المراقبة دولياً، المقصود استيرادها أو تصديريها لأغراض طبية وعلمية مشروعة. علاوة على ذلك، جعلت القوانينُ الرئيسيُ المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وإساءة استخدامها مصادرةَ أملاك من يُدانُ بجريمة مخدرات جزءاً لا يتجزأ من جهودها لمكافحة المخدرات. وعززت نيجيريا أيضاً جهودها لمنع استخدام المخدرات وتخفيض الطلب عليها، وأنشأت وحدةَ تحقيقٍ خاصة تتولى مسؤولية تفتيش الطرود الداخلة إلى البلد والخارجة منه.

٤١- وأنشأت الحكومة آليات لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتعزيز قدرة البلد على إجراء التحقيقات المالية وتعزيز تفتيش عمليات البنوك. غير أن جهودها لن تُكَلَّلَ بالنجاح ما لم تتلقَّ تعاوُناً من شركائها في التنمية، الذين تودع في بنوكهم هذه الأموال في نهاية المطاف. وستؤيد نيجيريا بقوةٍ الجهودَ الثنائيةَ ومتعددةَ الأطراف الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد وقَّعت مذكرة تفاهم ثنائية مع كل من إيطاليا وبنن، وتقوم الآن باستطلاع إمكانيات إقامة علاقات مماثلة مع بلدان أخرى. وعلى الصعيد الوطني، قال إن الحكومة سنَّت قانون حظر الاتجار بالأشخاص، الذي جعل الاتجار بالأشخاص جريمة، ونص على توقيع عقوبات صارمة بالمجرمين.

٤٢- **السيد جيل** (الهند): تكلم في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن الهند تؤيد النهج المتكامل الذي

يأخذ به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في معاملته للمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب، وتشجعُهُ على المضيِّ قدماً في برنامجه الجاري لتحويل العمليات. وأضاف أن ثمة حاجة ملحَّة إلى إعادة صياغة سياسات المخدرات والجريمة ووضعها في قالب تنميةٍ أعرضَ قاعدةً، يستند إلى العمل على تحقيق العدالة والحكم الصالح، وترحب الهند بمبادرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في هذا الاتجاه. وقال إن العلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظَّمة العابرة للحدود، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، ومعاملات الأسلحة غير المشروعة، والنقل غير المشروع للمواد النووية والكيماوية والبيولوجية تشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي، وتحتاج إلى رصد بكل عناية. وقال إن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الهند في السنوات القليلة الماضية لم تسبب خسارة هائلة في الأرواح فحسب، وإنما أثرت تأثيراً خطيراً في الوظائف، والفرص الاقتصادية، وجهود التنمية والهياكل الأساسية. وأشار إلى أن الهند اتخذت تدابير واسعة جداً وعقدت ترتيبات ثنائية وإقليمية لمكافحة الإرهاب. وإذ أشار إلى أن نتائج مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥ كانت انعكاساً لتصميم مشترك من المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب، قال إنه لا يوجد ترتيب مؤسسي أفضل من الأمم المتحدة لإعطاء هذه الجهود تماسكاً وقوة. ولما كانت الهند هي التي بادرت إلى صياغة مسودة الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، فهي ملتزمة التزاماً تاماً بقرار رؤساء الدول والحكومات إجراء مفاوضات بشأن تلك الاتفاقية في الجزء الأول من الدورة الستين للجمعية.

٤٣- وقال إن الهند ترحب بإعلان بانكوك الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما دعوته البلدان إلى العمل معاً على تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية ومكافحة الجرائم الإلكترونية. وأشار إلى أن الهند موقِّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود وبروتوكولاتها الثلاثة، وأنها الآن تتخذ خطوات للتصديق عليها. علاوةً على ذلك، عقدت اتفاقات ثنائية مع عدة بلدان بغية وضع برامج مشتركة لمكافحة الإرهاب، وغسل الأموال، والجريمة المنظَّمة. وأضاف أن تشريعات الهند المحلية القوية أصلاً في هذه المسألة قد ازدادت تعزيزاً بسَنِّ قانونها لمكافحة غسل الأموال. وتوجد أيضاً حاجة ملحَّة إلى تحسين قدرات فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، لأن دوره غايةٌ في الأهمية.

٤٤- وأشار إلى أن نحو ٢٠٠ مليون شخص – أو ٥% من سكان العالم الذين هم في المرحلة العمرية ١٥-٦٤ – كما جاء في التقرير عن المخدرات في العالم في عام ٢٠٠٥، قد استخدموا المخدرات مرة واحدة على الأقل خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وبينما انخفضت زراعة الكوكة وصناعة الكوكايين في العالم باطِّراد منذ عام ١٩٩٩، ازداد الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيون والمنشطات التي هي من نوع الأمفيتامين. وكذلك ارتفع الاتجار غير المشروع. ويجب على المجتمع الدولي أن يبكِّر في اتخاذ إجراء للحيلولة دون الخطر الناتج عن تعريض النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتضررة لمخاطر أكبر. وقال إن الهند ملتزمة التزاماً تاماً بالإعلان السياسي وخطة العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وإن مكتب مراقبة المخدرات في الهند حقق تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة في القبض على المخدرات، ومكافحة الاتجار، واعتراض شحنات المخدرات والتحقيق فيها وتدمير المحاصيل غير المشروعة. غير أن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي لمعالجة مشكلة المخدرات. وإنما التعاون الثنائي والإقليمي والدولي أيضاً ضروري. وأضاف أن معاهدات تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية وغير ذلك من الترتيبات المحدَّدة ضرورية

جداً لدعم الجهود الرامية إلى استئصال شأفة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظَّمة والإرهاب. وقال إن المجال الناشئ – مجال التعاون في إنفاذ القوانين – غايةٌ في الأهمية.

٤٥- **السيد ثابا** (نيبال): تكلم في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن نيبال تعلق أهمية بالغة على عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. فالجريمة المنظَّمة العابرة للحدود – لا سيما الإرهاب – تهدد السلم والأمن الدوليين والتنمية الدولية، وتسبب خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وتهدد نسيج المجتمع المتحضر في كل أنحاء العالم. فهذه الجرائم لا تعرقل جهود الدول الأعضاء في مجال التنمية والسلم والعدالة فحسب، وإنما هي أيضاً تضلل الصغار فتجرُّهم إلى الجريمة. وإن العولمة، وإن قُصِدَ بها تعزيز النمو الاقتصادي الدولي والتنمية، ساعدت المجرمين على توسيع شبكاتهم في كل أنحاء العالم. ونيبال ملتزمة في هذا الصدد بالعمل مع الدول الأخرى لإلحاق الهزيمة بأنشطة مجموعات الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود.

٤٦- وقال إن حكومته ملتزمة أيضاً بمكافحة الفساد، الذي يترك أثراً خطيراً على جهود التنمية في البلدان النامية، لأنه يستنفد مواردها ويقوض استقرارها. وقال إن حكومته، على الصعيد الوطني، شنت حملة لمكافحة الفساد ومكَّنت المؤسسات الوطنية من اتخاذ تدابير قاسية ضد الفساد. فالحكم الصالح واحد من الأركان الأربعة لخطة التنمية الوطنية الخماسية الراهنة. وإن نيبال، بوصفها طرفاً في اتفاقية قمع جريمة الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الآخرين وبروتوكولها النهائي لعام ١٩٥٠، تدين جميع أشكال الاتجار وتهيب بالمجتمع الدولي أن يحمي ضحايا الاتجار بتوفير المأوى لهم ومساعدتهم على العودة إلى أوطانهم ومعاملتهم بإنسانية. وقال إن نيبال قلقة أيضاً من خطورة تهديد المخدرات لصحة الجمهور وسلامته وحسن حال الشعب، لا سيما الصغار. وإن نيبال أيضاً، بوصفها طرفاً في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، تؤكد الحاجة إلى تخفيض الطلب، ومراقبة العرض، والمنع والمعالجة. وتهيب بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يواصلا تقديم المساعدة المالية والتقنية لتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات. وقال أيضاً إن حكومته تشير إلى تصميمها الكلي على مكافحة الإرهاب على جميع المستويات. وفي هذا الصدد وسعت نيبال تعاونها ليشمل لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وتقوم الآن بدراسة الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب التي لم تَدخل بعدُ طرفاً فيها. وقال إن وفده يحيط علماً بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ويحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير متناسقة لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان بانكوك. وأخيراً قال إن وفده يحث المجتمع الدولي على دعم أقل البلدان نمواً بغية تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والأطر التنظيمية وضم الصفوف لهزيمة الشرور الاجتماعية التي تُقعِدُ جهودَ التنمية الوطنية.

٤٧- **السيد إسرائيلي** (إسرائيل): تكلم في البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن إسرائيل تشارك العالم قلقه من استخدام المخدرات غير المشروع، وتتخذ خطوات لمكافحته. وأضاف أن التعاون الإقليمي والدولي في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات ضروري لمنع وقوع المزيد من العنف. وعلى هذا الأساس أصبحت إسرائيل طرفاً في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بالمخدرات، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وقال إن إسرائيل، العضو في لجنة المخدرات منذ عام ٢٠٠٤، ملتزمة التزاماً تاماً بالتاريخ المستهدف، وهو عام ٢٠٠٨ – الذي وضعته

الدورة الاستثنائية العشرون. فالاتجار بالمخدرات يشكل تهديداً استراتيجياً كبيراً على الصعيد الدولي. وقال إن المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم تستخدم شبكات الاتجار بالمخدرات لتنفيذ أهدافها. ويلزم بذل جهود متضافرة، بما في ذلك تبادل المعلومات وتقارير المخابرات، وتجميع الموارد والتعاون على إنفاذ القوانين. وإذ أدركت إسرائيل أنه يلزم تحقيق تعاون إقليمي وكذلك تعاون دولي، أعربت عن رغبتها في إقامة شراكة وثيقة مع جيرانها العرب. وقد سعت إلى إقامة شراكات مع دول أخرى في الشرق الأوسط منذ عدة سنين وتأمل في أن يعزز الاجتماع الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، المقرر عقده في نهاية عام ٢٠٠٥، هذا التعاون.

٤٨- على الجبهة الداخلية وضعت السلطة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات سلسلة برامج تهدف إلى تقليل العنف المتصل بالمخدرات في البلد بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة. والفلسفة الكامنة وراء هذه الجهود هي أن الكحول وإساءة استخدام المخدرات سبب رئيسي من أسباب العنف. ودلت البحوث على أن ٦٠ في المائة من العنف في العالم يرتكبه أفراد تحت تأثير الكحول والمخدرات الأخرى. لذلك أعطت إسرائيل أولوية لمعالجة هذه القضية، واعتمدت نهجاً شاملاً لمنع المخدرات والمعالجة منها والردع عنها وإنفاذ القوانين المتعلقة بها، وهذا ينطوي على جهد شامل للنظام بأسره بين هيئات الحكومة. يضاف إلى ذلك أنه بالنظر إلى تنوُّع المواطنين الإسرائيليين استهدفت هذه البرامج فئات محددة على أساس الإثنية واللغة الأساسية والثقافة. وكانت الأهداف الرئيسية لسلطة المخدرات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة زيادة الوعي لدى الجمهور بأخطار إساءة استخدام المخدرات؛ ووضع وتنفيذ برامج وقاية ومعالجة وإعادة تأهيل لمختلف الفئات المستهدفة؛ وتقديم برامج توعية بالمخدرات وتدريب على الوقاية منها للمعلمين والممرضين والممرضات والمهنيين الطبيين؛ والتعاون مع أصحاب المصالح على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤٩- **السيد حياصات** (الأردن): تكلم في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن منع الجريمة والعدالة الجنائية عاملان لا غنى عنهما للنمو الاجتماعي. ويود الأردن، في هذا الصدد، أن يوفر لشعبه أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار، وإقامة حكم القانون وهيئة قضاء مستقلة وتحقيق منع الجريمة بواسطة حملات توعية بالتعاون مع المجتمع المدني وجميع المنظمات المهتمة بالأمر. وأضاف أن منع الجريمة ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظَّمة تتطلب تعاوناً دولياً، لا سيما في مجال تبادل المعلومات والمساعدة التقنية. وأعرب عن أمله في أن تنعكس نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في تدابير عملية لمعالجة كل أشكال الجريمة، بخاصةٍ الأشكال الأحدث عهداً.

٥٠- وقال إن الأردن اعتمد تدابير قوية لمكافحة الفساد ومنع آثاره البغيضة على المجتمع، وأنشأ هيئة مستقلة لتنسيق أعمال جميع الهيئات ذات الصلة، ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد والقضاء عليه ومراجعة جميع التشريعات المتعلقة بالفساد والهيئات ذات الصلة به. وأضاف أن الأردن يحضِّر للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويسرُّهُ أنها ستدخل حيز النفاذ في نهاية عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، قال إن الأردن يرحب بالنجاح الذي تحقق على كل المستويات وسيواصل تعاونه مع كل الهيئات لحماية المجتمع ورفع مستوى الوعي، لا سيما لدى الشباب والأطفال، بدعم من المجلس الوطني للشباب والمجلس الوطني للأسرة. وتم تنسيق الجهود العلاجية بين وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية وإدارة مكافحة المخدرات، بغية تقديم خدمات للمدمنين لإعادة دمجهم اجتماعياً.

٥١- **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): تكلمت في البندين ١٠٦ و١٠٧ من جدول الأعمال فقالت إن الحاجة تدعو إلى إيجاد حلول عاجلة للقضاء على أخطار المخدرات. وأضافت أن الجمهورية العربية السورية انضمت إلى جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وهي عضو في لجنة المخدرات. وقد عقدت اتفاقات ثنائية بشأن تبادل المعلومات عن الاتجار بالمخدرات مع عدة بلدان مجاورة. وهي آخذة في النهوض بالتدابير الوطنية لمعالجة إساءة استخدام المخدرات، لا سيما بين الأطفال والشباب، وذلك بتطبيق سياسات وبرامج لتقليل الطلب، بما في ذلك إجراء بحوث في جميع المخدرات الخاضعة للرقابة الدولية، بغية رفع مستوى الوعي ومواصلة تطوير سياسات تخفيض الطلب. وقالت إن حكومتها تفرض عقوبات قاسية على مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات. وتفيد الإحصاءات بأنه من بين كل مليون نسمة يوجد ١٢٧ شخصاً يستخدمون المخدرات، وأقل ما تكون نسبتهم في الفئة العمرية التي هي دون سن الثامنة عشرة. وأنشأت الجمهورية العربية السورية مراكز لإعادة تأهيل مدمني المخدرات ومعالجتهم، لكنها ليست منتجة للمخدرات ولا هي بلد مرور للاتجار بها.

٥٢- وقالت إن الجمهورية العربية السورية طرف في معظم الصكوك الدولية لمنع الجريمة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود واثنين من بروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وهي تعمل كذلك على الصعيدَين الثنائي ومتعدد الأطراف مع معظم البلدان العربية والدول الأخرى، بخاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين والمعايير الدولية المتعلقة بغسل الأموال والاستثمار في الأنشطة الإجرامية. وقد خلفت الجمهوريةُ العربيةُ السوريةُ أيضاً في الاتفاقية العربية للتعاون القضائي والاتفاقية العربية لقمع الإرهاب. وتتعاون حكومتها تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وتقدِّر العمل مع مكتبه الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووجهت نداءً في هذا الصدد لزيادة موارده لتمكينه من النهوض بأعباء ولايته بفعّالية أكبر. وقالت إن عمل الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون فعّالاً دون توفُّر الإرادة السياسية الحقيقية لمعالجة إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها.

٥٣- **السيد تورو خيمينيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم في البند ١٠٧ من جدول الأعمال فقال إن مشكلة المخدرات والاتجار بالمخدرات جريمة ضد الإنسانية تؤثر في أضعف قطاعات المجتمع. لهذا السبب تستدعي التزاماً صادقاً من قبل جميع أصحاب المصالح الدوليين، تمشياً مع مبدأ المسؤولية المشتركة، ونهجاً شاملاً ومتوازناً. وقال إن فنزويلا زادت جهودها وتعاونها بإنشاء آليات وطنية ودولية، ثنائية ومتعددة الأطراف، تعزز استجابتها الفورية للتحديات التي تثيرها المخدرات. غير أن سلطات البلدان المستهلكة للمخدرات يجب أن تتخذ تدابير حاسمة لكي تكون الجهود الرامية إلى الحد من الإنتاج فعّالة. فبدون الاستهلاك لا يكون هناك إنتاج ولا اتِّجار. لذلك تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق مستهلكي المخدرات الذين يعيشون في العالم الأول، حيث التدهور الاجتماعي وضعف الأسرة زادا استخدام المخدرات زيادة كبيرة. وبينما يؤكد وفده من جديد أهمية التعاون الدولي والمساعدة الدولية ضد استخدام المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، يؤكد أنه لا ينبغي لأي اتفاق تعاون في مكافحة المخدرات أن يخالف المبادئ المكرسة في الميثاق أو في القانون الدولي، لا سيما مبدأ السلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٥٤- وقال إن فنزويلا قلقة غاية القلق من العلاقة المفسدة بين استخدام المخدرات والاستبعاد الاجتماعي والدور الرئيسي للاتجار بالمخدرات واستهلاكها وإنتاجها في توليد

العنف والتلوُّث وتلف الغابات وغير ذلك من الآفات الاجتماعية والبيئية، وكذلك عواقبها على رفاه الدول واستقرارها السياسي وأمنها. وحتى الآن من عام ٢٠٠٥ صادرت جمهورية فنزويلا البوليفارية ٥٩ طناً من المخدرات و٧٠ طناً من أسلافها، أي بزيادة كبيرة عما قامت به في عام ٢٠٠٤ بكاملها. وقال إنه تم في عملية نُفِّذَت مؤخراً مصادرة ثلاثة أطنان من الماريجوانا و٤٠٠ كيلوغرام من الكوكايين، تم خلالها تعيين ١٥ فينكا ومصنع واحد لتجهيز اللبن تم شراؤها بأموال مخدرات مغسولة. وأضاف أن الكفاح من وجهة نظر حكومته مسألة مبدأ، بغض النظر عما إذا كانت الدول الأخرى تعترف بفنزويلا أو تنتقدها أو تشهد لها. فإجراءات فنزويلا تستند إلى معتقداتها الاجتماعية والأخلاقية. ويذعرها أن يكون ضحايا هذه الآفة الخطيرة من الأطفال والشباب، فهذا يزرع القلق في الأسر والمجتمعات بالإضافة إلى كونه مشكلة صحية عامة بالغة الأهمية.

٥٥- وأشار إلى أن فنزويلا اضطرت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى تعليق علاقاتها مع إدارة إنفاذ قوانين المخدرات في الولايات المتحدة بعد اكتشاف المدَّعي العام الفنزويلي أن الإدارة المذكورة تقوم بأنشطة مخابرات هدامة تهدف إلى تقويض استقرار الدولة. وردت الولايات المتحدة على هذا الإجراء بالطعن في موقف فنزويلا تجاه مشكلة المخدرات، في محاولة منها لتوليد رأي سلبي والطعن في سياسة فنزويلا إزاء مكافحة المخدرات. وأحال اللجنة إلى منجزات فنزويلا في هذه المسألة، فالمنجزات غنية عن البيان. وليس من حق أي دولة أن تنصِّب نفسها قاضياً على جهود الدول الأخرى في مكافحة المخدرات أو أن تفرض عليها تدابير قسرية من جانب واحد. وأكد أن حكومته ملتزمة بمواصلتها لمعالجة مشكلة المخدرات بنشاط، على أن يكون مفهوماً أن على البلدان المستهلكة للمخدرات واجب تنفيذ سياسات حقيقية وفعّالة لكبح الطلب غير المشروع على المخدرات. وحكومته مهتمة، على الرغم من الأحداث الأخيرة، بإعادة إنفاذ اتفاقيات التعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة المخدرات، لكن بشكل جديد ومتوازن يأخذ في الحسبان اهتمامات فنزويلا وقدراتها. وقد بدأت سفارة الولايات المتحدة في كراكاس ووزارة الداخلية والعدل الفنزويلية مؤخراً مفاوضات بشأن اتفاقية تعاون جديدة تقوم على أساس احترام سيادة فنزويلا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٥.